توصيات ومقترحات ورشة العمل الوطنية التي عقدت بتاريخ 31 كانون الثاني 2016 بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة / نيويورك

تحت عنوان

"نحو اطار تشاركي لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030"

اولا : بما يخص الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة (اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة):

- اهمية اعادة تشكيل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة بحيث يكون للجهات غير الحكومية تمثيل في هذه اللجنة، وان يكون تمثيلها اكبر في اللجان الفرعية والفنية المنبثقة عنها، بحيث يكون هذا التمثيل فعلي وليس من خلال الجهات الحكومية الممثلة لتلك الفئات.(الشباب، النساء، النقابات المهنية، المؤسسات الاكاديمية والبحثية، القطاع الخاص، المنظمات الاهلية، الادارات المحلية، مجلس النواب...الخ).
- ضرورة ان تكون اللجان الفرعية او الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة لجان متخصصة اي كل لجنة تختص بموضوعات مترابطة مع بعضها البعض تخدم عملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- اهمية توزيع الادوار لكافة الجهات ذات الصلة بعملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وبصورة تكفل الوضوح والشفافية والفاعلية وعدم الازدواجية، وتعزز التكاملية.
- ضرورة وضع اطر ارشادية تحدد الأسس والمبررات التي سيتم من خلالها اختيار المؤسسات غير الحكومية التي ستنضم الى عضوية اللجنة العليا او اللجان المنبثقة عنها.
- اهمية ايجاد مجموعات تركيز متخصصة او منصات متخصصة، للحوار حول اهداف التنمية المستدامة بهدف رفع الوعي المتخصص بقضايا التنمية المستدامة ذات الصلة.
- ضرورة ان تكون اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة (كونها ستمثل كافة الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية) هي الجهة المسؤولة عن كافة القضايا المتعلقة بإدماج اهداف التنمية المستدامة العالمية في السياسات والاستراتيجيات وآليات العمل الوطنية.

- ضرورة تعزيز دور سكرتارية اللجنة الوطنية العليا (ادارة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي) بحيث تواكب التطورات المقترحة على هيكل اللجنة ومهامها، بما في ذلك تعزيز دورها كنقطة اتصال دائمة مع كافة اعضاء اللجنة وعلى الاخص ممثلي المؤسسات غير الحكومية، وجعلها كضابط ارتباط للتنسيق بين كافة الجهات المعنية بعملية ادماج اهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

ثانيا: بما يخص البيئة الداعمة لتطوير هذه الشراكة، فقد تم اقتراح ما يلي:

- ضرورة توزيع مكتسبات التنمية على الاقاليم وعدم التركيز على المدن الكبرى، والعمل على ايجاد الاليات المناسبة لتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية للعمل في المحافظات.
- اهمية تعزيز الاطر الوطنية الداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كون هذه المشاريع تعتبر احدى الادوات الرئيسة لتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.
- اهمية بذل المزيد من الجهود لغايات ضمان الشفافية والمصداقية في نشر واتاحة المعلومات بصورة عامة، وتلك المعلومات ذات الصلة بقضايا واهداف وغايات التنمية المستدامة على المستوى الوطني بصورة خاصة، لكافة الجهات الراغبة بالاطلاع عليها، بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية.
- اهمية وضع اليات لاستقطاب الجهات الممولة او انشاء صندوق لتمويل المؤسسات غير الحكومية الوطنية التي تسهم مشاريعها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي تتوافق مع الاولويات الوطنية.
- ضرورة اعادة النظر بالسياسات التمويلية للبنوك والضغط باتجاه تخفيض الفائدة المحلية للقروض من اجل زيادة عدد المقترضين.
- اهمية العمل على تطوير قدرات المجتمع المدني في مجال كتابة التقارير الخاصة باستقطاب التمويل للمشاريع.
- ضرورة بناء القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال التنمية بما يضمن استدامة العمل المؤسسي من الناحيتين الإدارية والمالية .

- ضرورة وضع الاليات الهادفة الى ايجاد توافق بين مخرجات العملية التعليمية في المملكة والاحتياجات الفعلية من الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة عدم اغفال تعليم اللاجئين السوريين والذين زاد عددهم على مليون وربع لان ذلك قد يؤدي إلى وجود جيل كامل جاهل في المتجمع سيكون له آثار جانبية كبيرة على جهود المملكة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة العمل على زيادة الوعي بمفاهيم التنمية المستدامة وابعادها المتعددة والتجارب الناجحة في هذا المجال.
- اهمية وجود اليات وحوافز مادية ومعنوية (توفرها الحكومة ومنظمات الامم المتحدة) لتحفيز دور المؤسسات غير الحكومية في جهود تحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- اهمية وجود برامج لبناء القدرات موجهة الى المؤسسات غير الحكومية لتعزيز دورها في اليات صنع القرار والمتابعة والتنفيذ ضمن الجهود الوطنية الهادفة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من منظور وطني.
- اهمية وجود موقع الكتروني متاح لكافة المؤسسات غير الحكومية بما يخص نشر المعلومات المتعلقة باليات العمل الوطنية ودرجة التقدم المحرز على صعيد تحقيق الاهداف، وبيان الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية الى جانب المؤسسات غير الحكومية في هذا المجال.
- اهمية مراجعة التشريعات بهدف ازالة المعوقات التشريعية ان وجدت امام تعزيز وتنامي دور المؤسسات غير الحكومية في تحقيق الاهداف التنموية وادخال تشريعات جديدة تعزز من هذا الدور وتزيد من المساحة المتاحة لهذه المؤسسات.
- ضرورة ان تكون هناك جهة حكومية تنظم وتنسق التمويل الخارجي الموجه للمؤسسات غير الحكومية لضمان توجيهه نحو المشاريع التي تخدم الاولويات الوطنية، فضلا عن اهمية قيام هذه الجهة بالإعلان او اعلام الجهات غير الحكومية عن التمويل المتاح وتحديد سبل استخدامه.
- اهمية ايجاد تقسيم موضوعي وعلى كافة المستويات للدور الذي يجب ان تلعبه الحكومة وذلك الدور الذي يجب ان يطلع به القطاع الخاص والمنظمات الاهلية والمؤسسات الاكاديمية ومراكز البحث العلمي ضمن الية العمل الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

- التأكيد على ضرورة وجود خارطة طريق متفق عليها وطنيا (من جانب الحكومة والمؤسسات غير الحكومية) لإدماج اجندة التنمية المستدامة 2030 في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية، وان تتضمن هذه الالية مراحل محددة ومدروسة لمراجعة التشريعات القائمة وتحديد مدى موائمة هذه التشريعات مع جهود تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومراجعة اليات ومصادر التمويل المتاحة ومدى توجيهها صوب تحقيق هذه الاهداف، ومراجعة برامج بناء القدرات ومدى قدرتها على خلق الوعي المطلوب بهذه الاهداف من منظور وطني، وعلى كافة المستويات، واليات التعاون الفني القائمة وسبل تكييفها لتوائم الجهد الوطني (التشاركي)المطلوب لتحقيق هذه الاهداف.
- ضرورة وجود اليات للاتصال واضحة بين كافة الجهات المعنية بتحقيق التنمية المستدامة من ناحية، وبين المؤسسات المنفذة والجهات المستفيدة من المشاريع التي تحقق هذه الاهداف من ناحية اخرى، فضلا عن تعزيز اليات الاتصال المعرفي بهدف زيادة الوعي بالجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار.
- اهمية ايجاد الية لتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية المشتتة والمتناثرة، خاصة تلك غير المؤطرة ضمن اطار مؤسسي محدد يعبر عن توجهاتها وتطلعاتها، بهدف تعزيز وتوجيه الطاقات المتاحة نحو جهد وطني متكامل تشارك فيه كافة المؤسسات الوطنية كل من موقعه.

ثالثا: بما يخص موضوع التعاون بين القطاعات / الجهات على القضايا المتداخلة، فقد توصلت الورشة الى التوصيات التالية:

- تطوير ثقافة المسؤولية المجتمعية(Social Responsibility) وايجاد اليات لتفعيل الممارسة العملية لها.
- تحسين بيئة الاعمال من خلال ازالة التداخلات بين مهام الجهات الرقابية الحكومية ومنع الازدواجية بينها.
- تفعيل التشريعات الناظمة لعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تشجيع ودعم مشاريع الاقتصاد الاخضر.
- ايجاد اليات لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة على المستوى الوطني.